



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" خدمات مالية أخرى "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

تموز 2011

## قائمة المحتويات :

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (خدمات مالية أخرى).....
- 4..... مقدمة .....
- 5..... أهم مؤشرات قطاع خدمات مالية أخرى .....

## قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1): تعريفات.....
- 7..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية .....
- 8..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية إستخداماً لإنتاج قطاع خدمات مالية أخرى .....
- 10..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات مالية أخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي .....
- 11..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع خدمات مالية أخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي .....

## قائمة الأشكال البيانية:

- 9..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات مالية أخرى .....
- 12..... الشكل (2): مدخلات قطاع خدمات مالية أخرى حسب مصدر المدخل (مصنع المحلي والمستورد) .....

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (خدمات مالية أخرى)

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما ظهر في جداول المدخلات والمخرجات التي تم بنائها بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع خدمات مالية أخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى في الناتج المحلي الإجمالي 1.18% .
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى في الإنتاج الكلي 0.73%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات مالية أخرى 6.63% ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى في تعويضات العاملين 0.78%.
- كان قطاع النقل البري أكثر استخداماً لإنتاج قطاع خدمات مالية أخرى.
- كان قطاع البنوك (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات مالية أخرى نسبة الى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات مالية أخرى نسبة الى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل، أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</li> <li>▪ التغير في المخزون</li> <li>▪ الصادرات</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

## مقدمة:

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي المتطور يحسن من كفاءة القرارات المالية، ويوزع الموارد بشكل أفضل، ويضمن استقرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ويسارع في العوامل المؤدية إلى النمو، كما يوجد علاقة إرتباط قوية بين مستوى التطور المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي لأن خدمات هذا النظام الشاملة في الدفع وتسهيل التجارة وتقديم الإئتمان والإستثمار تسهم في تنشيط الاقتصاد وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة تنموية للقطاع المصرفي، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع المصرفي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

ويشكل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الاقتصاد الأردني جزءاً مهماً في الخارطة القطاعية حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع خدمات مالية أخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والمتمثل نشاطه في:

- إدارة الأسواق المالية.
- التعامل في الأوراق المالية.
- الأنشطة المساعدة للوساطة المالية غير المصنفة في مكان آخر.

## أهم مؤشرات قطاع خدمات مالية أخرى:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 17.83 % من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى في الناتج المحلي الإجمالي 1.18 % محتلاً بذلك المرتبة 21 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للإقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال 5.42 % من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع خدمات مالية أخرى المرتبة 5 من أعلى القطاعات الفرعية للقطاع الرئيسي مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 0.38 %، والمرتبة 34 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات مالية أخرى 6.63 % ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال محتلاً بذلك المرتبة الخامسة.

### المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 1.52% للقطاعات الفرعية لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 98.48% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إحتل قطاع خدمات مالية أخرى المرتبة 2 من أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 27.58%، والمرتبة 38 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.42%.

### المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 11.06% لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال و 88.94% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وإحتل قطاع خدمات مالية أخرى المرتبة 4 من أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 7.06%، والمرتبة 22 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.78%.

Floussy

WESTERN UNION  
MONEY TRANSFER

MoneyGram.  
Envío Internacional de Dinero

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع خدمات مالية أخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81 قطاعاً
الناتج المحلي الإجمالي	21
الإنتاج الكلي	34
الصادرات الوطنية	38
تعويضات العاملين	22

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات





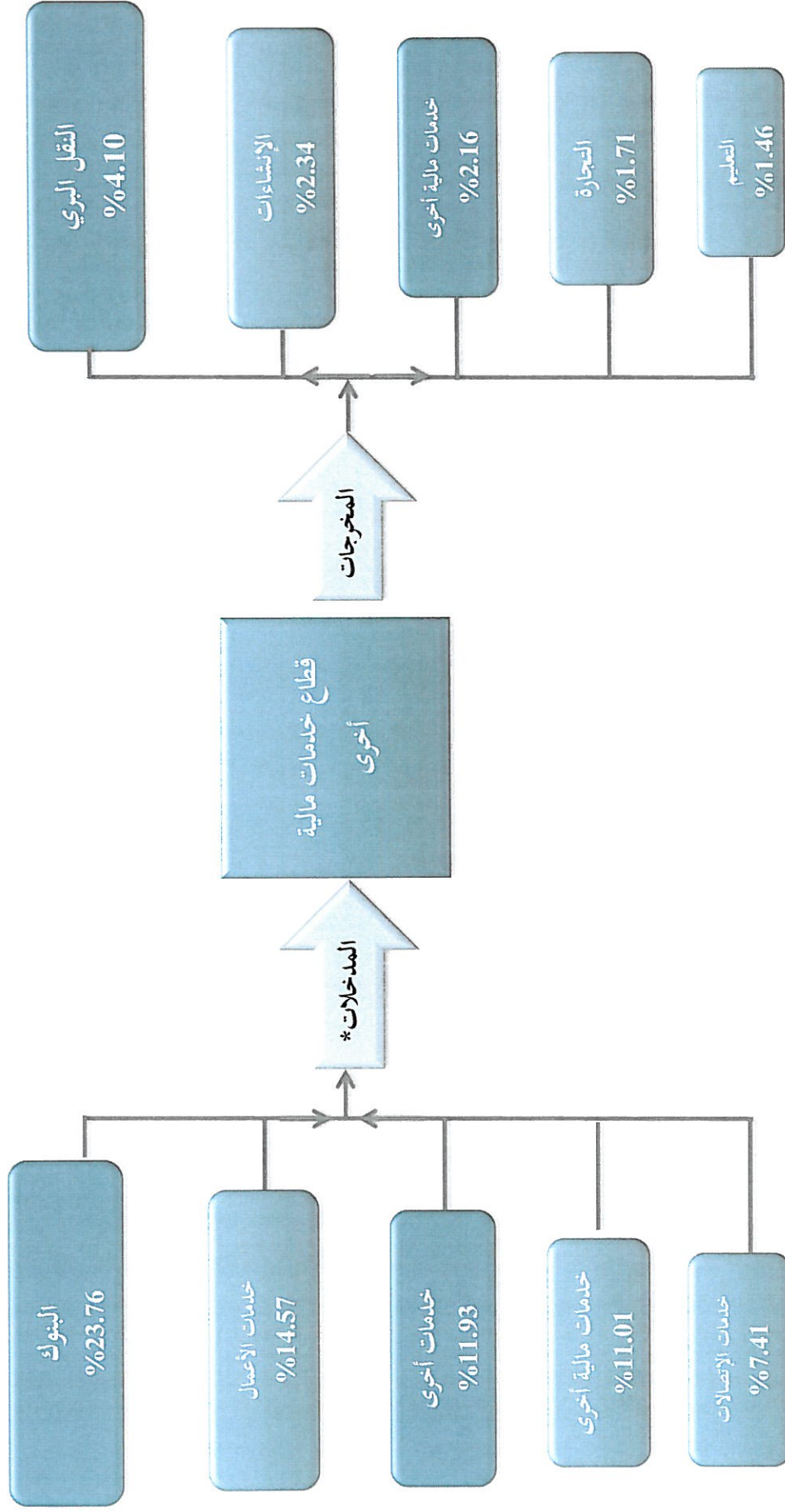
جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية إستخداماً لإنتاج قطاع خدمات مالية أخرى:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	النقل البري	4.10
2	الإنشاءات	2.34
3	خدمات مالية أخرى	2.16
4	التجارة	1.71
5	التعليم	1.46
6	البنوك	1.21
7	النقل الجوي	1.08
8	التعدين	0.75
9	الفنادق والمطاعم	0.68
10	الكهرباء	0.65
	<b>مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط</b>	<b>21.89</b>
	<b>مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي</b>	<b>78.11</b>
	<b>مجموع الإنتاج الكلي</b>	<b>100</b>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع خدمات مالية أخرى. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع خدمات مالية أخرى، حيث احتل قطاع النقل البري المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج قطاع خدمات مالية أخرى بنسبة 4.10%، وجاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 2.34%، وقطاع خدمات مالية أخرى (استخداماً لإنتاج نفسه) في المرتبة الثالثة بنسبة 2.16%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.65%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع خدمات مالية أخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 21.89%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 78.11%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات مالية أخرى



\*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات مالية أخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	البنوك	23.76
2	خدمات الأعمال	14.57
3	خدمات أخرى	11.93
4	خدمات مالية أخرى	11.01
5	خدمات الإتصالات	7.41
6	العقارات	6.84
7	التأمين	3.71
8	الطباعة والنشر	2.84
9	النقل الجوي	2.73
10	الكهرباء	1.88
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		97.57
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		2.43
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع خدمات مالية أخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث يحتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بنسبة 23.76%، وجاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الثانية بنسبة 14.57%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.88%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع خدمات مالية أخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الألات الهندسية	1.11
2	صناعة الورق ومنتجاته	0.69
3	الطباعة والنشر	0.32
4	المنتجات النفطية المكررة	0.10
5	الألات الكهربائية	0.10
6	الكهرباء	0.07
7	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.04
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	2.43
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	97.57
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى ثمانية قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع خدمات مالية أخرى. وقد احتلت الآلات الهندسية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع خدمات مالية أخرى بنسبة 1.11%. وقطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الثانية بنسبة 0.69%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى في المرتبة العاشرة بنسبة 0.04%.

الشكل (2) مداخلات قطاع خدمات مالية أخرى حسب مصدر المدخل (مصنع المحلي والمستورد)

